

نهضة مصر الصناعية

بقلم حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا

نشأت صناعاتنا الحديثة ، إلا ما ندر منها ، في خلال الحرب الماضية وبعدها ، وخصوصا بعد إعلان استقلال مصر في سنة ١٩٢٢ . أما قبل ذلك فلم يكن في بلادنا إلا بضع صناعات يصح أن نتعت بالكبرى ، وهي صناعات السكر والكحول والسجائر وحلج القطن والخزف ، وقليل من الصناعات المتوسطة والصغرى ، أهمها صناعات الزيت وضرب الأرز والفزل ونسج الحرير اليدويين والديباغة ، وهذه الصناعات كما يرى القارئ تتصل جميعا ، إلا واحدة أو اثنتين منها ، بالزراعة التي كانت ولا تزال وستظل عماد حياة البلاد .

أقول صناعاتنا الحديثة فلا أدخل في عدادها ما كان في البلاد منذ أقدم العصور وما فيها اليوم من حرف وصناعات يدوية يخططها العدم مما لا يخلو منه بلد من البلدان صناعيا كان أو زراعيًا .

وعلى هذا فقد كنا قبل حرب سنة ١٩١٤ نصدر كل أو جل ما نتجه من الخامات والمنتجات الزراعية الغذائية وغيرها ، ونستورد ما نحتاج إليه من السلع التامة الصنع ، بل كنا نصدر قمحنا ونستورد آلاف الأطنان من الدقيق .

ظلت البلاد إلى عشرين سنة خلت محتفظة بصيغتها الزراعية البحتة ، لا طوعا ، بل كرها ، مع إدراكها أن مستوى معيشة الفلاح أصبح لا يناسب تطور البيئة الاجتماعية التي تحيط به ولا يمكنه من مجاراة مطالبه المتزايدة بسبب هذا التطور ، وأن لا سبيل إلى تمكينه من ذلك إلا بتدبير مورد آخر من موارد الثروة القومية تدعم به الزراعة . وهذا فضلا عن أن الزراعة في ذاتها أصبحت لا تكفي بتاتا للوفاء بحاجة الأهلين الذين يزداد عددهم تزايدًا مطردًا قلما نجد له مثيلا في بلد آخر ، فقد بلغ عددهم خمسة أضعافه في خلال قرن واحد ، في حين لم يتسع نطاق الأراضي الصالحة للزراعة في هذه المدة نفسها إلا بقدر الضعيف ، وأنه لا بد لنا من تدبير سبيل الارتزاق لمن تضيق بهم الزراعة وفسح مجال العمل لشباننا المثقفين الذين يزداد عددهم هم أيضا يوما عن يوم .

أدركنا كل ذلك فكان من الطبيعي أن نحول وجهنا شطر ميدان الصناعة، ذلك الميدان الذى كان فيه لمصر التقدم الملم فى العصور الخالية ، ولكننا اضطررنا إلى الاحتفاظ بصنعة بلادنا الزراعية كما قلت لأسباب ، فمن قائل إن نجاح الصناعة فى بلد من البلدان يتوقف على ما تحويه أرضها من الفحم والحديد ، ومن قائل إن الأيدي العاملة فى مصر يتعذر تدريبها على الأساليب الفنية الحديثة ، ومن قائل إن بلادنا تفتقر إلى رؤوس الأموال التى يستطيع استثمارها فى وجوه صناعية . إلى غير ذلك من الأسباب الوهمية التى أثبتت نهضتنا الصناعية بطلانها فيما بعد .

والحقيقة هى أن قعود مصر عن الزول إلى ميدان الصناعة كان يرجع إلى أسباب أخرى ليس هذا مقام الخوض فيها . وحسبنا أن نقول إن التعريفات الجمركية كان قوامها فيما سبق مياسة "الباب المفتوح" أى حرية التجارة المطلقة ، ومعنى هذا فتح الباب على مصراعيه للمنتوجات الأجنبية تجميعنا من كل فج فتغمرها الأسواق ، وربما كان المستهلك يستفيد من هذه السياسة بسبب ما ينشأ عنها من تنافس بين البلدان التى تسعى لترويج سلعتها فى مصر وبالتالي من رخص أثمانها . ولكن هذا الرخص بالذات مضافا إليه من ناحية أن الرسم الجمركى كان يسيرا وواحدا لجميع الأصناف دون تفرقة بينها ، ومن ناحية أخرى إن المصانع المصرية كانت تفرض على منتجاتها ضريبة تعادل ذلك الرسم ، كل هذا كان من شأنه طبعاً أن يحول دون نهوض الصناعات القومية .

ثم قامت الحرب فى سنة ١٩١٤ فالتقت علينا درسا كان قاسيا ولكننا فهمناه فكان كالدواء المزييفيد منه المريض وإن لم يستغف ، فقد انسدت أمام مصر سبل الإصدار والاستيراد وأدركنا نتيجة اتكالنا على مصدر واحد من مصادر الدخل، واعتمادنا على المصنوعات الأجنبية ولا سيما ما كان منها ضروريا أو لا غنى لنا عنه .

وكان من أثر هذه الحالة الجديدة التى فوجئنا بها أن احتلنا فى حدود مقدورنا على أن نستعيض عما كنا نستورده من الخارج بما نستطيع صنعه فى مصر ، وقد نجحنا فى ذلك بعض الشيء، ولكن هذا النجاح كان مرجعه إلى سبب زائل هو الحرب ، حتى إذا مارجمت الأمور إلى مجراها وأخذت السلع الأجنبية تنهال على أسواقنا وعادت المنافسة إلى الاحتدام وجدنا أنفسنا فى نفس الموقف الذى كنا فيه قبل قيام الحرب .

ولم يغب هذا الخطر عن أولياء الأمور فقرروا إنشاء لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ وهى اللجنة التى أسندت رياستها إلى ، وكان الغرض من إنشائها بحث التدابير المؤدية إلى

ييجاد توازن جديد لتصريف الحاصلات المصرية ، وإلى استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة في الديار المصرية ، والقيام بالمباحث التي تتعلق بصفة عامة بأمر ترقية الصناعة والتجارة في مصر .

وقد وضعت هذه اللجنة تقريراً مفصلاً بعد فائحة عهد النهضة الصناعية وإن لم يتح لمصر أن تنهضها إلا منذ إعلان استقلالها في سنة ١٩٢٢

كانت هذه الخطوة الأولى في سبيل نهضتها الصناعية. أما الخطوة الثانية فكانت إنشاء الاتحاد المصري للصناعات في سنة ١٩٢٢ ، وقيامه بنشر الدعاية للصناعة القومية ، وتوجيهه نظر أولياء الأمور إلى ما في نظامنا الاقتصادي عموماً ونظامنا الصناعي على التخصيص من مواضع نقص وعيوب يجب تلافياها ، ومطالبته بتعديل التعريفات الجمركية ، وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة تمهيدا لقيام صناعة البلاد على أسس تضمن لها الفلاح .

وأما الخطوة الثالثة فكانت قيام جماعة مصر وتوليها إنشاء شركات هذا البنك . وهي خطوة مباركة ضربت بها تلك الجماعة مثلاً أعلى لصديق العزيمة وكان لها أبعاد أثر في شحذ الهمم وبث روح الإقدام على الصناعة .

وأما الخطوة الرابعة فهي ذلك الإصلاح الجمركي الذي تم في سنة ١٩٣٠ وكان لاتحاد الصناعات نصيب كبير في تحقيقه وهو الذي هيا لصناعتنا الجوانح الصالح لنموها وازدهارها بفضل ما كفله لها من حماية معتدلة. ومع أن هذا الإصلاح مائى في قوامه أكثر منه حمائياً بالمعنى الصحيح ، فقد كان له أعظم الأثر إن لم يكن الأثر كله في قيام صناعتنا الحديثة التي زارها اليوم .

وأما الخطوة الخامسة فكانت إنشاء وزارة التجارة والصناعة في سنة ١٩٣٥ ولا حاجة بنا إلى الإفاضة فيما تبذله هذه الوزارة من جهود في سبيل نصره الصناعة القومية .

تمت هذه الخطوات الخمس فيما لا يزيد على عشرين سنة وفتت البلاد في خلالها إلى إقامة مجموعة بدیعة من الصناعات ما فتئت تكبر يوماً بعد يوم . ولولا هذه الصناعات لكان موقفنا اليوم مما لا نحسد عليه في وسط هذه الويلات التي تكتسف العالم والتي نحمد الله على أنه بفضل معونة حلفائنا لم يصيبنا من أذاها شيء يذكر إلى جانب ما أصاب غيرنا من الأمم .

على أن ذلك ليس معناه أننا بلغنا الغاية من تقدمنا في ميدان الصناعة فإنا ما زلنا في مستهل هذا التقدم ، وعلينا أن ندخل على بلادنا الشيء الكثير من الصناعات الجديدة التي نفتقر إليها ، كما أن علينا أن ندعم أسس صناعتنا القائمة خصوصاً ما أنشئ منها في خلال الحرب الحاضرة . وهذا لا يتأتى إلا بما تسديه الحكومة من معونة تقوم على سياسة رشيدة

مما سكة الأطراف، على أن تقصر هذه المعونة على الصناعات التي يربح لها النجاح صيانة لها من العنار ومن عبث المنافسين متى وضعت الحرب أوزارها . ثم علينا أن نتوسع في الانتاج ونحسن طرقه ونوعه وإن كنا قد بلغنا في بعض الفروع مبلغا يدعو الى الإعجاب . وعلينا كذلك أن نزيد من وجوه الانتفاع بمنتجاتنا الزراعية وغيرها من ثرواتنا القومية ولا سيما استنباط القوة الكهربائية من مساقط خزان اسوان واستغلال مناجم الحديد .

ولبلوغ هذه الغايات نحتاج إلى الشيء الكثير من بذل التضحية والجهد ومن الإرشاد والمعونة من جانب الحكومة والتصافي بين عنصرى الانتاج الأساسيين أى العمل ورأس المال .

أما التضحية والجهد فقد أقننا الداي بما فعلناه في خلال العشرين سنة الماضية على أننا ندرك شأنهما وما علينا إلا أن نتأخر في بذلها . وأما الإرشاد فقد فكرنا في إيجاد أدواتها وما هو معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية ينتظر حلول اليوم الذي يبرز فيه من حيز المشروع إلى حيز العمل الجدى .

وإنه لمن دواعى الأسف أن هذا المعهد لم يتح له حتى الآن أن يبدأ بعمله وأن تفوتنا معونته في هذا الوقت لذي لم تشعر البلاد في أى وقت مضى بما تشعر فيه من حاجتها إلى البحوث العلمية التي تكفل لإنتاجنا توجيها يتفق مع حاجات الحلة الحاضرة . وفى رأين أن ما قد تخصص به الحكومة هذا المعهد من المال هو أجدى النفقات العامة في حاضر البلاد ومستقبلها .

وأما معونة الحكومة فكل ما نرجوه هو أن تعمل في حدود استطاعتها على تسهيل مهمة المنتجين وعلى تفتادى ما يمكن تفتاديه من مصاعب تقوم في وجوههم وتعرقل أعمالهم على نحو ما حدث في خلال الأشهر الأخيرة مما لا يتسع له المقام .

وأما التصافي بين عنصرى الانتاج فهو أمر يتعلق أيضا بأولياء الأهور والسبيل إليه هو سلوك جادة الاعتدال في وضع القوانين المنمقة بشؤون العمل لكيلا تكون متارنا لمنازعات لا طائل فيها من شأنها أن تعود على العمال أنفسهم بالضرر ولا يكون من ورائها انتقال كاهل الصناعة بأعباء لا قبل لها بها .

كل هذه أمور ما برج الاتحاد المصرى للصناعات ينادى بها . وقد كان أول من طالب بسن القوانين الكفيلة بتحسين حال العمال وتنظيم علاقتهم بأصحاب الأعمال وتعيين ما لكل من الفريقين على الآخر من حقوق وواجبات لتستقيم الحال ويسود الوئام بينهما وتتضافر جهودهما في سبيل خير البلاد .

و بمناسبة ذكر هذا الاتحاد الذى أنقر برياسته والذى لم أقر عن العناية به منذ قيامه ، أود أن أتوه بما كان له فى نهضتنا الصناعية من أثر بعيد سواء بفضل جهود أعضائه وما أدخلوه على البلاد من صناعات جديدة تضيق هذه الكلمة عن سردها ، ومنها ما كان أكثر الناس تفاؤلا يشكون فى نجاحه عندنا ، أو يتصالحه الدائم بالأوساط الحكومية وتعاونه معها على ما فيه خير الصناعة وبالتالى على ما فيه خير البلاد عموما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

كذلك أود أن أذكر حقيقة ربما غابت عن الكثيرين وهى أن إنشاء هذا الاتحاد يرجع الفضل فيه مباشرة الى صاحب الجلالة المغفور له فؤاد الأول ، فقد فكر جلالتة فى إنشائه فى سنة ١٩١٠ وتحدث فى شأنه وقتئذ الى نفر من أساطين الصناعة من مصريين ونزلاء فالتفوا حوله وشرعوا جميعا فى إمداد العدة لإخراج هذه الفكرة الى حيز العمل . ولكن ظروفنا حالت دون ذلك فلم ينشأ الاتحاد الا فى سنة ١٩٢٢ ومن ثم أخذ فى القيام برسائلته مؤتما فيها بالقرض الذى أنضى من أجله وهو خدمة الصناعة غير مفرق فى ذلك بين مصلحة عامل ومصلحة صاحب عمل .

فإذا كان للاتحاد نصيب فى نهضتنا الصناعية وتقدم صناعتنا وهو ما لا شك فيه فان الفضل فى ذلك يرجع الى جلالته مليكا الراحل تقدمه الله برحمته ورضوانه . والذى نرجو جميعا هو أن يتم اصناعتنا هذا التقدم ويبلغ ذراه فى عهد مليكا المحبوب صاحب الجلالة فاروق الأول فإننا واثقون بأنه سيسير فى ماصرتها على غرار والده العظيم ، بآرك الله فى حياته وتولاه بعنايته وحفظه .

اسماعيل صدقي